

النظرية التداولية في السياق المعرفي: تصورات تأسيسية

أحمد راسم خولي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

توثيق البحث APA Citation:

خولي، أحمد. (2022). النظرية التداولية في السياق المعرفي: تصورات تأسيسية. مجلة اللسانيات العربية، مجلة اللسانيات العربية، 75، 195-214.

Submission Date: 05/11/2021

تاريخ الإرسال: 1443/03/30 هـ

Acceptance Date: 10/02/2022

تاريخ القبول: 1443/07/09 هـ

Abstract

The present study, entitled “Pragmatic theory in a cognitive context: foundational concepts”, attempts to look into some basic concepts of pragmatic theory within a cognitive context. It relies on the basic assumption that pragmatic theory is a scientifically open topic that deals with various issues: linguistic, cognitive, perceptual, logical, social, and cultural. Consequently, this study seeks to place pragmatics within the framework of conceptual studies, then answer the question about the nature of its relationship with semantics. It also tries to determine which aspects of pragmatic theory fit into the assumption of meaning as a mental project.

Keywords: cognitive pragmatics, relevance, communication, cognition.

الملخص

تحاول هذه الدراسة طرح مجموعة من التّصوّرات التّأسيسية للنّظرية التداولية في السياق المعرفي (الإدراكي)، وذلك انطلاقاً من افتراض قاعديّ مفاده أنّ موضوع النّظرية التداولية - بما هي علم استعمال اللّغة - إنّما هو موضوع مفتوح علميّا، بما أنّه يستلزم التعامل مع معطيات غير متجانسة: لسانيّة، وإدراكيّة، ومعرفيّة، وعصبية، ومنطقيّة، واستدلاليّة، وثقافيّة، واجتماعيّة. وذلك ما تفرضه، ببساطة، طريقة اشتغال الدّهن البشريّ، حيث على النّظرية التي تتغيّا البحث في اشتغاله، ودراسة سيرورات إنتاجه للمعنى، أن تكون نظريّة ذات استراتيجيّة علميّة مفتوحة. وعليه، تسعى هذه الدّراسة إلى تنظيم التداولية في إطار دراسة التّصوّرات، فترصد، أولاً، الوحدات الموضوعيّة للتداولية، ثمّ تجيب عن طبيعة العلاقة بين الأخيرة وعلم الدّلالة، لتحديد، ثانياً، أيّ نظريّة للتداولية تناسب البحث في إطار افتراض المعنى مشروعاً ذهنيّاً، وما المبادئ التي تقتضيها؟

الكلمات المفتاحية: التداولية المعرفيّة، نظريّة المناسبة، التواصل، المعرفة.

1. المقدمة

يشكل موضوع النظرية التداولية - بما هي علم استعمال اللغة - أحد المقتضيات الرئيسة التي يجب عليها أن تكون علما معرفيا (Cognitive science) بامتياز؛ فموضوعها نشاط ذهني بالأساس، وأعني استعمال اللغة، وإنتاج الخطاب وتأويله. وهو موضوع يمكن وصفه بأنه مفتوح علميا، أو غير متجانس وجوديا، بما أنه يستلزم التعامل مع معطيات غير متجانسة: لسانية، وإدراكية، ومعرفية، وعصبية، ومنطقية، واستدلالية، وثقافية، واجتماعية. وذلك ما تفرضه، ببساطة، طريقة اشتغال الذهن البشري، حيث على النظرية التي تتغيا البحث في اشتغال الفكر البشري، ودراسة المعنى أن تكون نظرية ذات استراتيجيات علمية مفتوحة. ومن ثم، يكون من مقتضيات التداولية - إن هي أرادت فهم السلوك اللغوي - وصف العمليات التي تقف وراء استعمال اللغة وفهمها، لا وصف البنيات المسجلة في اللغة، أو الخطاب فحسب.

وعليه، تصبح أي نظرية موضوعها استعمال اللغة بين شركاء عالم الخطاب مطالبة بأن تكون علما معرفيا؛ فالمعاني/ الأفكار/ التصورات مخفية تماما عنا، إذ توجد داخل رؤوس المتكلمين الواقعيين، مستعملي اللغة. ولأن استعمال اللغة نشاط ذهني تتفاعل فيه المعلومات اللغوية وغير اللغوية، فإن أي نظرية تدعي دراسة استعمال اللغة وتأويل الخطاب دراسة علمية مطالبة بأن تكون "مشروعا ذهنيا" تجيب فيه عن السؤال التالي: "ما الذي يجري في رؤوسنا حين نفكر، وحين نحول أفكارنا إلى كلام، وحين نفهم ما يقوله الآخرون؟" (جاكندوف، 2019، ص 23).

في ظل ما تقدم، تتجه هذه الدراسة نحو افتراض مستوى للبنية التصورية (Conceptual structure) - بوصفها بنية معلوماتية عامة تبنى عليها عمليات التفكير والتخطيط والاستنتاج، وبوصفها - أيضا - الموقع الذي يجري فيه تأويل الملفوظات في سياقات التفاعل الاجتماعي - تقيم داخله تقاطعات بين النظريتين اللسانية والتداولية بوصفهما نظريتين معرفيتين مفتوحتين علميا، تشتغلان في دراسة اللغة والمعنى؛ ذلك أن موضوع بحث تلكا النظريتين في السياق المعرفي هو موضوع مفتوح، أو إن شئت قلت: إنه غير متجانس. ووفقا لجاكندوف، "إذا لم تكن مستعدا للتعامل - على الأقل - مع اللغة، والدكاء، والوعي، والذات، والتفاعل الاجتماعي والثقافي، فإنك لن تفهم المعنى" (جاكندوف، 2007، ص 12).

وستعزز الدراسة الافتراض السابق (افتراض مستوى البنية التصورية) بافتراض لاحق يرى أن نظرية المناسبة (relevance theory) نظرية تداولية مفتوحة، استطاعت أن تضع دراسة استعمال اللغة، أي إنتاج الملفوظات وتأويلها، ضمن البحث في معالجة المعلومات، واشتغال الفكر البشري؛ ما بوأت صاحبها، دان سبيرير وديديري ويلسون، أن يحاجا بوساطة مبدأ المناسبة بأن البشر أجهزة كفوة في معالجة المعلومات، وأن "عمليات (الإدراك أو المعرفة) cognition لدى البشر متكيفة ومتوجهة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير (الإدراكي- المعرفي) cognitive effect مقابل أقل قدر ممكن من الجهد effort المبذول للمعالجة" (سبيرير وويلسون، 2016، ص 15). وعليه، نطمح في هذه الدراسة إلى تنظيم التداولية في إطار دراسة التصورات، فنرصد، في الفرع (2)، الوحدات الموضوعية للتداولية، ثم نجيب عن طبيعة العلاقة بين الأخيرة وعلم الدلالة، لنحدد، في الفرع (3)، أي نظرية للتداولية تناسب البحث في إطار افتراض المعنى مشروعا ذهنيا، وما المبادئ التي تقتضيها؟

2. الوحدات الموضوعية للتداولية

عندما جعلت النظرية اللسانية من الملكة اللغوية موضوعها، كانت تتغيا استكشاف قواعد النظام المتناهي الذي يمدنا بإنتاج عدد غير متناه من الجمل، والذي يسمّى "التحو الذهني"، ومن ثم، تمكّنت اللسانيات من أن تصبح علما مستقلا ذا موضوع محدّد، وأهداف مشروعة، وأدوات منهجية واضحة.

في ظلّ ما تقدّم، نفهم وصف تشومسكي للتداولية بأنها سلّة مهملات (wastebasket) الدرس اللغويّ، وإشارته إلى "أنّ البحث عن نظرية تداولية هو البحث عن نظرية لكل شيء" (Borg, 2012, p15): ذلك أنّ دراسة النظام اللغويّ ليست نفسها دراسة استعماله؛ فاستعمال اللغة، أو الإنجاز اللغويّ - وكما تبين ذلك فرضية البنية التصورية بوصفها مستوى واحدا للتمثيل الذهنيّ - لا يعود إلى القدرة اللغوية، أو المعلومات اللغوية فحسب؛ ذلك أنّ المراوغة في الإخبار، والحديث عمّا نسمعه ونراه، فعاليات تتطلّب معلومات متنوّعة لغوية، وإدراكية، ومعرفية، وموسوعية، واستدلالية، ترفدنا بها باقي الأنساق المعرفية، والإدراكية. وعليه، ليس موضوع دراسة النظام اللغويّ هو نفسه تماما موضوع دراسة استعماله.

وعلى أية حال، يوحى وصف تشومسكي للتداولية بأنها سلّة مهملات بأنها كانت تعاني من أزمة تصنيف موضوعات دراستها⁽¹⁾. ومما لا شكّ فيه أنّ أزمة التصنيف هي أحد أكبر التحديات التي تواجه العلوم حتى يعترف باستقلالها، وشرعيتها.

إنّ ميدان علم ما - كما يؤكّد هوسرل (E. Husserl) - هو وحدة مغلقة موضوعيا (an objectively closed unity) لا يجوز تحديدها وفقا لرغباتنا. وبهذا كلّ، فحتّى تصبح التداولية علما مستقلا، كان على الأبحاث المنجزة في إطارها أن تحدّد الوحدات الموضوعية بالنسبة إليها. وبكلّ تأكيد، ليست الوحدات الموضوعية لأيّ علم بالعشوائية، أو الاعتبارية، إذ يشترط، دائما، في تحديد الحقول تفادي خطأين ما أمكن ذلك: خلط الحقول بعضها ببعض، وجمع عناصر متباينة في وحدة حقلية مزعومة. ويمكن لذينك الخطأين أن يتّخذا صورا عدّة، أظهرها التورّط في أهداف غير مشروعة، واستخدام مناهج لا تلائم طبيعة الموضوعات المدروسة (سلامة، 2007، ص 201).

لا يكفي أن تحدّد ميدان التداولية بقولنا إنّ استعمال اللغة فحسب؛ ذلك أنّ الأخير ليس مفهوما ساذجا أو بسيطا، بل هو مفهوم جدّ معقّد، وذو حقول عدّة في حاجة إلى تصنيف، أضف إلى ذلك أنّ استعمال اللغة ليس محايدا، من حيث تأثيراته في أنساق التّواصل، أو في النظام اللغويّ في حدّ ذاته، "وأقلّ سذاجة أن نذكّر بأننا، عند التبادل اللغويّ، نبغّ من المعاني أكثر ممّا تدلّ عليه الكلمات، وليس من السّاذج أن نقول أخيرا إنّ استعمال الأشكال اللغوية ينتج عنه، بالمقابل، إدراج للاستعمال في النظام نفسه، فمعنى القول يقوم على شرح لظروف الاستعمال، أي لأداء ذلك القول (موشلر وريبول، 2010، ص 21).

بالإضافة إلى ما تقدّم، أعتقد أنّ أحد الأسباب الرئيسة التي سبّبت أزمة تصنيف ألتداولية، هو أنّها تخصّص ولد على دفعات من حقول مختلفة؛ ف"بالرغم من استخدام مصطلح ذرائعيّ أو ذريعيّ (pragmatic) في الحياة اليومية بشكل شائع (في تعبيرات مثل شخص ذرائعيّ، وسلوك ذرائعيّ، إلخ)، فإن التداولية (pragmatics) فرع معرفيّ (discipline) جديد تطوّر، بداية، في فلسفة اللغة ضمن إطار عمل نظرية أفعال الكلام، وبعدها في نظرية التلويحات (implicatures)، حيث أصبحت حقل اهتمام اللسانيين بعد تطوّر فرضية الإنجاز⁽²⁾ (performative).

(hypothesis) من قبل علماء الدلالة التوليدية، وأخيرا، شقت طريقها في العلوم المعرفية، وبالتحديد، من خلال نظرية المناسبة (relevance theory)"(Houdé, 2004, p321).

يعرف دليل كامبردج للتداولية بأنها "دراسة التواصل البشري: اختيارات المتكلمين للتعبير عن معانهم المقصودة، وأنواع الاستدلالات [الاستنتاجات] التي يشكلها المستمعون من الملفوظات في سياق استعمالها" (Allan and Kasia, 2012, p. i).

يتضح من التعريف السابق أنّ التداولية فرع معرفي مختص بدراسة عمليتين ذهنتين، هما عماد التواصل البشري: بناء المقاصد أو التعبير عنها (وهي ما يقوم بها المتكلم)، واستنتاج تلك المقاصد أو الاستدلال عليها (وهي ما يقوم بها المستمع).

وعلى أية حال، لنفترض، من جهة أولى، أنّ اللغة نسق من الرموز مصمم للاستعمال بنحو يسهل على المتكلم التعبير عن قصده. إذ ذاك؛ تعدّ التداولية "دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم (speaker meaning)" (Yule, 1996, p3).

لنفترض، من جهة ثانية، أنّ المتكلم إذ يضمن الملفوظات قصده، فإنّه يتوجّه في ذلك إلى مستمع في سياق معيّن، له - أي السياق - التأثير فيما يقال: إنّ الشخص الذي نتوجّه إليه في الملفوظات، وزمان التلفظ ومكانه، وهويّة المشاركين في الحدث، وأحوالهم النفسية والاجتماعية، كلّ ذلك يؤثّر في استعمال اللغة. عند ذلك، تصبح التداولية "دراسة المعنى السياقي (contextual meaning)" (Yule, 1996, p.3).

لنفترض، من جهة ثالثة، أنّ اللغة عندما تصبح خطابا، تجعل المعنى ضمن سيرورة سياقية ذات أبعاد ذهنية ومادية بين متكلم يلقي خطابه، ومستمع مطالب بتفسير ما يقصده المتكلم عبر بناء الاستنتاجات (الاستدلالات). فليس بالضرورة أن يكون كلّ ما يقصده المتكلم معبرا عنه في ما قاله فحسب، بل في ما لم يقله كذلك. ومن ثمّ، تكون التداولية "دراسة كيفية التوصيل من المعنى أكثر ممّا قيل (how more gets communicated than is said)" (Yule, 1996, p.3).

لنفترض، من جهة أخيرة، أنّ المشاركين في الحدث التواصلية يتفاوتون في درجة المعرفة المشتركة التي تجمعهم؛ ما يجعل المتكلم يفكر في ما يحتاج إلى قوله تأسيسا على مدى قرب المستمع، معرفيا منه، أو بعده عنه. وعليه؛ تكون التداولية "دراسة التعبير عن المسافة النسبية (the expression of relative distance)" (Yule, 1996, p.3). يتضح من حقول التداولية السابقة أنّ ميدانها المشترك هو اللغة والدّهن، وهذا أمر طبيعيّ ما دام استعمال اللغة يستند إلى نشاطات ذهنية بالأساس. ولعلّ ذلك ما جعل جورج يول (G. Yule) يصف التداولية بأنها قد تكون مجالا محبطا للدراسة. يقول: "فالتداولية مثيرة؛ لأنّها تتعلق بكيفية فهم الأفراد بعضهم بعضا لغويا، ولكنها قد تكون مجالا محبطا للدراسة لأنّها تتطلب ممّا أن نفهم الأفراد، وما في أذهانهم" (Yule, 1996, p.4).

وجورج يول محقّ في ذلك؛ إذ إنّ التداولية مشروع يمكن إدراجه ضمن القانون الذي سمّاه فودور (Fodor) القانون الأول لانعدام العلم المعرفي، والذي ينصّ على أنّه كلّما كانت العملية المعرفية (cognitive process) أكثر شمولية... قلّ فهمها (سبيربر وويلسون، 2016، ص 124).

تأسيسا على ما تقدّم، يفرض موضوع النظرية التداولية علما بأن تكون علما معرفيا يدرس استعمال اللغة في إطار البحث في النشاطات الذهنية واشتغال الفكر البشري (وإن بدا ذلك محبطا في البداية). ومن ثمّ، لا يمكن أن يفرض نفسها تخصّصا يحظى بالاحترام، ما لم تتحقّق بتلك الهيئته. وبصيغة أخرى، فالتداولية لا بدّ وأن "تعالج

العمليات الذهنية غير اللسانية التي تثير بعضها عناصر لسانية، وتهدف إلى إسناد الإحالة إلى هذه العناصر اللسانية، إلا أن بعضها الآخر لا يتصل بتاتا بها، وتعالج العمليات المستمدة من إدراكات العالم الخارجي ("موشلر وريبول، 2010، ص545). تلك الهيئة هي ما سنفصل القول فيها لاحقا في إطار التداولية المعرفية (cognitive pragmatics)، ونظرية المناسبة بالتحديد. والآن، سنخصص البند (1.2). لمعرفة ما إن كان من الممكن لعلم الدلالة أن يجيب عن الأسئلة النظرية المتصلة به من دون التداولية؟، ثم سنناقش، في البند (2.2)، مبدأ فريغه Frege التأليفي، ونحاول إثراء لتغطية موضوع النظرية التداولية.

1.2. علم الدلالة من دون التداولية

يعدّ سؤال التواصل أحد الأسئلة الجوهرية التي يفترض أن تجيب عنها النظرية الدلالية، فإلى جانب السؤال الأنطولوجي المتعلق بماهية المعنى، والسؤال الدلالي المتعلق بكيفية التعبير عن المعنى لغوياً، وسؤال التعلم المتعلق باكتساب التصورات، يتعلق سؤال التواصل بالدور الذي يضطلع به المعنى، أو التصورات في إحداث التواصل بين البشر، وهو سؤال يطرح إشكالات عدة تتصل بصعوبة ظاهرة التواصل البشري وتعلّقها: كيف يتحقّق التواصل بين البشر؟ وما الذي يجري توصيله؟ وهل يمكن عدّ كلّ عملية بثّ للمعلومات تواصلًا؟ وما طبيعة الأنساق المتفاعلة داخل السّيرورة التّواصلية؟ وما الذي يجري في رؤوسنا حين نفهم المعنى؟ وإذا كان بناء التصورات فردياً، بالأساس، فما الحد الأدنى الذي يسمح بإحداث الفهم بين المتخاطبين، أو كيف يمكن أن ندعي بأننا نتحدّث عن الأشياء نفسها؟ وفي ظلّ أيّ شروط نعرف أنّ لنا أفكاراً/ تصورات مشتركة أو مختلفة؟ وإذا كنّا نشترك، أحياناً، في الأنساق المعرفية والإدراكية، والقدرات الاستدلالية نفسها، فكيف يمكن أن نختلف في تأويل العالم؟ وإذا كان كلّ أعضاء المجموعة اللغوية الواحدة يتقاربون في لغة واحدة، وكان كلّ أعضاء المجموعة الثقافية الواحدة يشتركون في عدد من الآراء والتجارب، فما الذي يحدّد تميّز بعضهم من بعض، واختلافهم، من ثمّ، في تأويل المنهات الخارجية؟ وأخيراً، هل يمكن لعلم الدلالة أن يجيب عن كلّ تلك الإشكالات، وغيرها، من دون التداولية؟

لا شكّ في أنّ انفتاح الدلالة النّفسية على "بناء التصوّرات" جعلها مشروعاً ذا طموح يتجاوز رهان نظريات الدلالة التقليدية (كالنظريات المندرجة في إطار دلالة شروط الصدق) التي تعزل الدلالة عن كلّ ما له علاقة بالذات، وتداعياتها، أي المعنى المبني في السياق. ووفقاً لجاكندوف، "فإنّ البحث في الدلالة اللغوية، إذن، دون البحث أيضاً في المعنى المبني في السياق، لا يمكن بأيّ حال أن يفيدنا في ما إذا كان التّمييز الذي نفترضه صائباً" (جاكندوف، 2007، ص26).

وعليه أصبحت الدّراسات الحديثة تنظر إلى التداولية والدلالة بوصفهما مجموعة فرعية من العلوم التي تبحث في القدرة التّواصلية لدى البشر (human communicative competence) (Katso, 2012, p275). وذلك ما سنوضحه عند مناقشتنا مبدأ فريغه التأليفي، وتبيان أوجه قصوره في البحث في الدلالة، أولاً، ثمّ الوقوف على تصوّرين مركزيين للتداولية، واستصرّاح خلفياتهما للخلوص إلى أنهما يقبل التعديل كي يصبح علماً معرفياً يسند التواصل إلى القدرات الذهنية لدى البشر، في الفرع التّالي.

2.2. مبدأ فريغه التأليفي

حظي مبدأ فريغه التأليفي (Principle of Compositionality) باهتمام الفلاسفة واللّسانيين على السواء، إذ من دونه يصعب أن نفسر كيف تتعلّم اللغة البشرية، خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية الدّهن البشري، وقدرة الإنسان - في المقابل - على إنتاج عدد غير متناه من الجمل وفهمها. وهو ما يتّخذ الصّيغة التالية (Kornai, 2020, p.1):

(1) يحدّد معنى تعبير مركّب (complex expressing) بوساطة بنيته، ومعاني عناصره الأساسية.

أعتقد أنّ مفهوم بناء التّصوّرات منطلق مناسب لفهم ما يمكن إثارته حول تأليفيّة فريغه؛ فعلى ضوئه، يمكن أن نميّز داخل مبحث الدّلالة بين تيّارين رئيسيين: تيار الواقعيّة التّصوّريّة، الذي يرى أنّ المفاهيم نوع معيّن من الكيانات المجردة المثاليّة التي تنتسب، بطريقة ما، إلى العبارات اللّغويّة. وتيار النّزعة التّصوّريّة، الذي يرى أنّ المفاهيم عبارة عن أفكار ذهنيّة يمتلكها النّاس الذين يستعملون العبارات (ألوود وآخرون، 2013، ص 174). ويعرف التّيار الأوّل بدلالة التّصوّرات الخارجيّة، أو دلالة شروط الصّدق، فهو يؤكّد أنّ المعنى مستقلّ عن الأذهان الفرديّة، وأنّ الصّدق، من ثمّ، علاقة موضوعيّة بين اللّغة والعالم، مستقلّة عن مستعملي اللّغة. وهكذا، "يكون فهم الجمل قائما على ما يحدّد، مبدئيّا، شروط صدقها، أو على معرفة الصّورة التي يجب أن يكون عليها العالم لتكون صادقة" (غاليم، 1999، ص 75)

أما التّيار الثّاني، فيعرف بدلالة التّصوّرات الدّاخلية، فيؤكّد أنّ المعنى تمثيلات ذهنيّة توجد في رؤوس الأفراد، مستعملي اللّغة، وأنّ المعنى اللّغويّ، من ثمّ، ليس سوى جزء من الأفكار/ التّصوّرات جرى التعبير عنها لغويّا بوساطة متتالية من الأصوات. وعليه؛ فدلالة الألفاظ لا يمكن أن تنفصل عن بناء التّصوّرات، والتّدايعات الشّخصيّة، الأمر الذي يبيّن أنّ مبدأ فريغه التّأليفيّ يحتاج إلى إثراء بوساطة مبدأ آخر، وأعني مبدأ السّياقيّة (Principle of Contextuality) (Kornai, 2020, p.3). وقد عبّر جاكندوف عن الإثراء التّأليفيّ بالصّيغة الثّالية (جاكندوف، 2019، ص 125):

(2) معنى أيّ تعبير مؤلّف هو حاصل معاني أجزائه، والقواعد النّحويّة التي يتألّف بها، ومتعلّقات أخرى.

يبرز الإثراء التّأليفيّ حاجة علم الدّلالة إلى التداوليّة في دراسة المعنى. إنّ "المتعلّقات الأخرى" التي يتحدّث عنها جاكندوف، حتما، هي مظاهر من المعنى لم يجر التعبير عنها لغويّا، وبالرّغم من ذلك، فهي تمارس تأثيرها في استعمال اللّغة بشكل خفيّ. وعليه؛ فإن كانت الدّلالة اللّغويّة تعني دراسة الوجه (interface) بين بناء التّصوّرات والصّورة اللّغويّة (الصّوارة، والتركيب)، فإنّ التداولية تعني دراسة الوجه بين بناء التّصوّرات وباقي الأنساق المعرفيّة المتعلّقة بالاستدلال، ونسبة المقاصد إلى المتكلّمين، والإحساس بالسياق التّواصليّ، إلخ.

تأسيسا على ما تقدّم؛ تنجلي العلاقة الأكيدة بين البنية التّصوّريّة والنّظريّة التداولية؛ إنّ قضايا المعنى التي تدرس في أبواب التداولية، كقواعد الاستدلال، والتّلويع، والافتراض المسبق، وتحويل المرجع⁽³⁾ (Reference transfer) هي جزء من دراسة التّصوّرات/ الأفكار. وبذلك كلّه K فإنّ العلاقة بين البحث في الدّلالة اللّغويّة، والبحث في المعنى المبني في السّياق هي علاقة تآزر، وليس التّمييز بينهما سوى تمييز إجرائيّ، أي أنّه تمييز لا يعبر عن مستويات بنيويّة منفصلة بينهما على مستوى الدّهن الوظيفيّ.

إنّ ما يجب أن نسلّم به، منذ البداية، أنّ المعنى لا ينفصل عن الدّات المتكلّمة، وتدايعاتها الشّخصيّة، وأنّ الجملة نفسها إذا تلفّظ بها أشخاص مختلفون، أو في أوقات متباينة، تقول أشياء متباينة جدّا عن العالم مع كلّ شخص، وفي كلّ وقت⁽⁴⁾ (ألوود وآخرون، 2013، ص 38).

لنتأمّل، مثلا، الجملة التي يقدّمها لايكوف وجونسون:

(3) نحتاج إلى مصادر جديدة للطاقة.

فوفقا لهما، "إنّ ما تفيده هذه الجملة، بالنسبة للمدير العام لشركة "شيل" النفطية، يختلف كثيرا عما تعنيه بالنسبة إلى رئيس منظمة "أصدقاء البيئة" (لايكوف وجونسون، 2018، ص 37). ومن ثمّ، من الضروريّ أن نضيف إلى المعلومات اللغوية التي ينقلها الملفوظ معلومات غير لغوية (سياقية) ضرورية للاستدلال على معنى المتكلم⁽⁵⁾.

3. كيف تتصور التداولية التواصل البشري؟

يظلّ القبول بتعريف التداولية بأنها دراسة أشكال التواصل البشري غير مفيد لروز الافتراضات المختلفة للنظريات التداولية المختلفة؛ ذلك أنّ التعريف السابق لا يسمح بالمقابلة بين النظريات التداولية، فيجعلها واحدة. وأعتقد أنّ الخطوة الأولى للتعرف إلى افتراضات التداولية، ومن ثمّ، روزها، هو أن نقول التعريف السابق من خلال طرح سؤال يبحث في الاختلاف، وليس في الاتفاق، وأعني: كيف تتصور التداولية التواصل البشري؟

سنخصّص البند (1.3) للتمييز بين نموذجين رئيسيين في تفسير التواصل داخل النظرية التداولية، بنحو سنبين معه أنّ اعتماد النظرية التداولية أحد ذلك النموذجين سيؤثر بصورة حاسمة في خريطة البحث للتداولية. حتى إذا فرغنا من ذلك، سنعمد، في البند (2.3)، إلى تقديم التداولية المعرفية بوصفها نظرية علمية مفتوحة تتغيّر دراسة استعمال اللغة من خلال معالجة العمليات الذهنية والاستدلالية التي يثيرها الاستعمال، مركّزين في ذلك التقديم على نظرية المناسبة نموذجاً.

1.3. التداولية الشفرية مقابل التداولية الاستدلالية

ترتكز الأبحاث المسجلة في النظرية التداولية على نموذجين مختلفين للتواصل: أحدهما قديم، يرتدّ في أصوله إلى أرسطو، وهو نموذج التواصل الشفري (code model of communication)، والآخر جديد ظهر في فلسفة اللغة، ولا سيّما مع بول غرايس، وهو نموذج التواصل الاستدلالي (inferential model of communication).

فإذا كان التواصل يعني حدثاً أو نشاطاً يتضمن نقل المعلومات من الباث (المتكلم) إلى المتلقّي (المستمع)؛ فإنّ نموذج التواصل الشفري يفترض ذلك الحدث بأنّه يتحقّق عن طريق تشفير الرسائل (encoding) وفكّ تشفيرها (decoding) بوساطة نظام يربط بين الرسائل والإشارات يدعى الشفرة. وبألفاظ أخرى، فإنّ المصدر يقوم بتشفير الرسالة (message) على شكل إشارة (signal) تنقل عبر القناة، حتى تصل إلى الجهة المقصودة، فتقوم الأخيرة بفكّ تشفيرها (Houdé, 2004, p.67).

وإذا نقلنا هذا النموذج إلى التواصل البشري اللغوي يمكن القول: إنّ البشر أجهزة تمتلك القدرات اللغوية على التشفير وفكّ التشفير، واللغات الخارجية هي شفرات لغوية تربط بين الرسالة (الأفكار)، والإشارة (الأصوات).

وفي هذا السياق، يمكن عدّ السيميائيات شكلاً من التداولية الشفرية التي حاولت أن تعمّم نموذج التواصل الشفري على كلّ أشكال التواصل في المجتمع، وكلّ الأبعاد الثقافية والرمزية فيه، فافترضت، من جهة، أنّ كلّ الأبعاد غير اللفظية في المجتمع لها نظام ضمني من العلامات، على السيميائي إعادة تركيبه، وأنّ كلّ الأنظمة العلامية لها صفات بنيوية متشابهة، من جهة أخرى.

إنّ مشكل السيميائيات يكمن في أنّها عندما عمّمت النموذج الشفري للتواصل، وقدمت نفسها، من ثمّ مشروعاً كلياً لدراسة الأنساق الرمزية في المجتمع، فإنّها قامت بتسطيح التواصل البشري، وظلّت قاصرة عن وصفه. فإن كانت "مختلف الأجناس ابتداء من النحل وحتى البشر، تمتلك شفرات محدّدة وراثياً إلى حدّ ما" (سبيرر وويلسون، 2016، ص 60)، وإن كانت اللغات، بحق، هي شفرات تربط بين الصوّت والمعنى، وإن كان النموذج الشفري "نموذجاً جيّداً لما نعرفه عن التواصل الحيواني" (Houdé,

(p67, 2004)، فإنّ التواصل اللّغويّ - كما سنبين لاحقاً- هو عمليّة جدّ معقّدة من عمليّات التّواصل البشريّ، تتطلّب أكثر من مجرد التّشفير وفكّ التشفير. إذ لو كان التّواصل اللّغويّ كذلك، فالسؤال الذي يظلّ مطروحاً: كيف يفهم المشاركون في الحدث التّواصلّي من الملفوظات ما لم يجر الاتّفاق عليه بالمواضعة (convention)، أي بالشفرة، ولماذا يحصل، غالباً، سوء الفهم بينهم، حتّى في ظلّ أفضل الظّروف الخارجيّة للقناة؟

بالإضافة إلى ما تقدّم، يلخّص سبيرير وويلسون نقدهما للمشروع السيميائيّ بالقول: "إنّ التّاريخ الحديث للسيموطيقا هو في الوقت نفسه مزيد من النّجاح المؤسّساتيّ والإفلاس الفكريّ. فمن ناحية، توجد الآن أقسام ومعاهد وجمعيات ودوريات كلّها مكرّسة للسيموطيقا. ومن ناحية أخرى، فشلت السيموطيقا في أن تنجز الوعود التي قطعها على نفسها. وفي الحقيقة، لقد تمّ تقويض أسسها بشدّة. وهذا لا يعني إنكار أنّ العديد من السيموطيقيّين قاموا بدراسات تطبيقية قيّمة جدّاً، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الإطار السيموطيقيّ كان مثمراً، ناهيك عن أن يكون سليماً من النّاحية النّظرية؛ إنّه لا يعني أكثر من أنّه لم يصب بالعقم بصورة تامّة، أو أنّه لم يتمّ الالتزام به بصورة صارمة في التّطبيق" (سبيرير وويلسون، 2016، ص29).

بالإضافة إلى السيميائيّات، يمكن عدّ نظرية أفعال الكلام فرعاً من التداولية الشّفرية؛ ذلك أنّ الفكرة المركزيّة للنّظرية (سواء عند أوستن أو سيرل) هي البحث في استعمال اللّغة في إطار مؤسّسيّ محكوم بقواعد. فسيرل يعلن، بوضوح، أنّ تكلم لغة ما هو إنجاز أفعال وفقاً لقواعد، وبالتالي؛ تكون الشّفرة شرطاً ضرورياً لإنجاز أفعال الكلام. يقول سيرل: "يمكن لبعض الأصناف البسيطة جدّاً من الأفعال الإنجازيّة أن تنجز من دون استعمال أيّ أسلوب تواضعيّ (conventional devices) على الإطلاق، وذلك بمجرد حمل المستمع على أن يتعرّف جانباً من مقاصدنا من خلال السلوك بطريقة ما ... ولكنّ حقيقة أنّه يمكن للمرء أن يؤدّي بعض الأفعال الإنجازيّة من خارج اللّغة الطّبيعيّة، أو أيّ نظام آخر من القواعد التّأسيسية، يجب أن لا يحجب عنّا حقيقة أنّ الأفعال الإنجازيّة، بشكل عامّ، تنجز داخل لغة ما بموجب قواعد معيّنة، وأنّها لا يمكن أن تنجز ما لم تسمح اللّغة بإمكانية إنجازها" (Searle, 1969, p38).

فالتداولية الشّفرية - بالنّسبة إلى هذه الدّراسة - مصطلح جامع لأيّ نظرية تداولية تفترض أنّ الشّفرة (اللّغة مثلاً) شرط ضروريّ لحدوث التّواصل. وفي المقابل، فإنّ التداولية الاستدلالية (كالتداولية الغرايسية) مصطلح جامع لأيّ نظرية تفسّر التّواصل بمعايير استدلالية-قصديّة، وليس بمعايير تشفير-فكّ تشفير. وفي هذا السّياق، حاول بول غرايس أن يبتكر نموذجاً جديداً لوصف التّواصل اللّغويّ من خلال النّظر إليه بأنّه عمليّة إدراك استدلاليّ لمقاصد المتكلّم. بالنّسبة لهذا النّموذج (وهو ما سيعرف لاحقاً بنموذج التّواصل الاستدلاليّ)؛ فالتّواصل لا يحصل حين يتعرّف المستمع إلى المعنى اللّغويّ للملفوظات، بل حين "يستدل" على "معنى المتكلّم" منها.

وعليه؛ تمحورت نظرية التّواصل عند غرايس حول ما يسمّيه الدّلالة غير الطّبيعيّة (non-natural meaning) فتكون الدّلالة طبعيّة، من حيث إنّ الأمور الدّالة، لم تحدّث قصداً من قبل شخص ما، بل إنّ دلالتها تعود لمجرد علاقة عليّة بين الدالّ والمندلول؛ فالاحمرار يعني أو يدلّ على الخجل، والغيوم تعني أو تدلّ على المطر، وتقطيع الحاجبين (من غير تكلف) يعني أو يدلّ على الاستياء (فاخوري، 2013، ص11-12).

إنّ الدّلالة غير الطّبيعيّة فئة مخصوصة من فئات الدّلالة القصديّة (فاخوري، 2013، ص12-14)، لا يستطيع المتكلّم فيها أن يبلغ شيئا للمتلقّي إلّا إذا استطاع أن يبلغه قصده بالدّلالة على ذلك. وعليه؛ فلا بدّ أن يكون القصد في الدّلالة غير الطّبيعيّة علنيّاً؛ وذلك كي يتمكّن المتلقّي من الاستدلال على معنى المتكلّم، ومن ثمّ، وقوع التّواصل. أو كما يعبر عن ذلك غرايس: "إنّ قولنا:

"[م] عني (ص)" يساوي بشكل إجمالي قولنا: "[م] قصد من القولة (ص) أن تولّد تأثيراً معيّناً في مستمع ما بواسطة التعرّف على ذلك القصد" (سبيرير وويلسون، 2016، ص 51).

لا شكّ في أنّ وصف "النموذج الغرايبي" التّواصل بمعايير المقاصد التي بينها المتكلّمون والاستدلالات التي يقيمها المستمعون هو أقرب إلى البدهة والحسّ الطّبيعيّ، "فنحن جميعاً متكلّمون ومستمعون. فبوصفنا متكلّمين، نحن نريد من مستمعينا أن يتعرّفوا على قصدنا أن نخبرهم عن وضع معيّن. وبوصفنا مستمعين، نحن نحاول أن نتعرّف على ماهيّة ما يقصد المتكلّم أن يخبرنا به" (سبيرير وويلسون، 2016، ص 54).

وبالفاظ موشلار وريبول، "لا تنفصل نسبة حالات ذهنيّة إلى الآخرين [المقاصد] عن استعمال اللّغة، ورغم ذلك، فإنّ عمليّة النسبة هذه ليست أمراً تختصّ به اللّغة واستعمالها. فكما هو شأن العمليّات الاستدلاليّة، فإنّ هذه النسبة هي قدرة عامّة يختصّ بها الجنس البشريّ، تتجاوز قدرة عدد من الثّديّات العليا" (موشلر وريبول، 2003، ص 23).

هكذا، تصبح مهمّة التداولية، مع نموذج التّواصل الغرايبي، هي الكشف عن قواعد الاستدلال (الاستنتاج) التي تمكّن المنخرطين في التّواصل من التعرّف إلى مقاصد بعضهم البعض. ولنستذكر، مرة أخرى، تعريف دليل كامبردج للتداولية بأنّها: "دراسة التّواصل البشريّ: اختيارات المتكلّمين للتعبير عن معانهم المقصودة، وأنواع الاستدلالات [الاستنتاجات] التي يشكّلها المستمعون من الملفوظات في سياق استعمالها" (Allan and Kasia, 2012, p i).

يتضح ممّا تقدّم أنّ التعرّف السّابق ينطلق في تصوّره لموضوع النّظرية التداولية من نموذج التّواصل الاستدلاليّ. وعلى كلّ حال، إن كانت الأنظمة المنطقيّة تسمح باستنتاج عدد لامتناه من المقدّمات نفسها، فإنّ مهمّة النّظرية التداولية هي أن تحلّ مسألة كيف يمكن للمستمع أن يستدلّ، تحديداً، على النّتائج التي قصدها المتكلّم. عند هذه النّقطة، يمكن أن نقابل، لاحقاً، بين مبدأ التّعاون عند غرايس، ومبدأ المناسبة عند سبيرير وويلسون بوصفهما مبدأين يحاولان أن يفسّرا ظاهرة التّواصل من خلال تحديد الآليات التي يمكن فيها للمستمع الاستدلال على معنى المتكلّم.

إنّ نموذجي التّواصل الشّفريّ والاستدلاليّ إذ يحاولان تفسير عمليّة التّواصل، إلّا أنّه لا يمكن الارتقاء بأحدهما نظريّة عامّة في التّواصل البشريّ؛ ذلك أنّ الأخير يتضمّن عمليّتي التّشفير والاستدلال، وهما عمليّتان مختلفتان عن بعضهما تماماً، "فالعمليّة الاستدلاليّة تبدأ من مجموعة من المقدّمات المنطقيّة premises وتتمخّض عن مجموعة من النّتائج conclusions التي تلزم منطقياً عن المقدّمات، أو هي في الأقلّ تسوّغها. أمّا عمليّة التّشفير، فتبدأ من إشارة وتتمخّض عن استعادة الرّسالة التي ترتبط بالإشارة على أساس شفرة ضمنيّة" (سبيرير وويلسون، 2016، ص 37-38).

وفي هذا السّياق، بالرّغم من أنّ سبيرير وويلسون يحاولان تطوير الكفائتين التّفسيرية والمعرفيّة لنموذج التّواصل الغرايبي (النموذج الاستدلاليّ)، فإنّهما لا ينفيان الأدلّة السيكلوجيّة التي تثبت أنّ الكثير من عمليّات فكّ التّشفير هي عمليّات غير استدلالية. وفي المقابل، فهما يرفضان التّعامل مع النموذج الغرايبي بوصفه تعديلاً للنموذج الشّفريّ؛ إذ ذاك ما يدّمّر الكثير من مضامين النموذج الغرايبي ومسوّغاته التجريبيّة. إنّ ما يدّعيه سبيرير وويلسون هو أنّ التّواصل البشريّ القصديّ لا يمكن أن يكون على الإطلاق مجرد قضية تشفير وفكّ تشفير؛ ذلك أنّ اللّغات الخارجيّة لا تشفّر المعلومات التي يهتمّ البشر في توصيلها، فالتمثيلات الدّلاليّة للجمل، المشفّرة لغويّاً، يجب إثراؤها، استدلالياً، من أجل الوصول إلى شيء يستري الاهتمام. ومن ثمّ، تصبح عمليّة فكّ التّشفير تابعة لعمليّة الاستدلال، فالمنخرطون في التّواصل الذين يمتلكون لغة أو أيّ شفرة مشتركة تكون لهم القدرة في أن يقدّموا أدلّة على مقاصد بعضهم أكثر ممّا لو لم تكن بينهم شفرة مشتركة. وعليه؛ فالتمثيلات اللّغويّة، بالنسبة إلى سبيرير وويلسون، هو "شكل معقّد من أشكال التّواصل. صحيح أنّه يتضمّن التّشفير وفكّ التّشفير اللّغويّين، لكنّ المعنى اللّغويّ للجملّة

المنطوقة لا يكفي لتشفير ما تعنيه المتكلمة: إنه فقط يساعد المستمع في الاستدلال على ما تعنيه. فالمستمع محقّ في معالجة ناتج التشفير بوصفه بيئة أو دليلاً على مقاصد المتواصلة. وبعبارة أخرى، إنّ عملية التشفير/ فكّ التشفير هي تابعة ومساعدة لعملية الاستدلال الغرائبي" (سيبرير وويلسون، 2016، ص 61).

وبصورة أوليّة - وحتى يتّضح ما تقدّم - لننظر في أحد الملفوظات الدبلوماسية المرتبطة بسياق أزمة سدّ النهضة الإثيوبيّ بين دول حوض النيل الأزرق (إثيوبيا، والسودان، ومصر). يقول الرئيس المصريّ السابق محمد مرسي في خطاب وجهه للشعب المصريّ في حزيران 2013، حول أزمة سدّ النهضة، وهو يستذكر مع الجمهور النخيل الذي ورد في قصيدة (النهر الخالد) ⁽⁶⁾ التي غناها محمد عبد الوهّاب:

(4) إنّ هذا النخيل الذي يروى بماء النيل إن نقصت مياهه قطرة واحدة فدمأؤنا هي البديل.

[الجمهور: تصفيق].

فلو أخذنا التّواصل بأنّه مجرد فكّ تشفير؛ لتبيّن أنّ المعلومات التي يهتمّ المتكلم في توصيلها، لا يبلّغها التمثيل الدلاليّ المشقّر لغويّاً (الشفرة اللغوية لا تقول إنّ عبارة "دماؤنا هي البديل" تعني "الاستعداد للحرب"). وبالمثل؛ "فما دام المثال يتضمّن قضية كاذبة بشكل صريح، فإنّ المعنى الحرفيّ يتمّ رفضه" (الخليفة، 2013، ص 83). فالدم لا يمكن أن يكون سائلاً بديلاً للمياه. وفي المقابل، فإنّ التمثيل الدلاليّ أو المعنى الحرفيّ قدّم دليلاً يساعد المستمع (الجمهور) في الاستدلال على معنى المتكلم من خلال تفاعل الإرسالية التي ينقلها الملفوظ مع السياق. وبألفاظ جاكندوف، فإنّ "الإرسالية التي تنقلها العبارة تتأثر بقوة فعلاً بفهمنا للسياق، لكنّ العبارة، من جهة أخرى، يجب أن تنقل شيئاً يمكن أن يتفاعل معه السياق، وإذا لم تفعل، أمكن للسّامع مبدئياً أن يعرف من السياق الإرسالية المقصودة، بدون أن يقول المتكلم شيئاً على الإطلاق!" (جاكندوف، 2007، ص 23).

وبصيغة غير رسمية، فحقّ يتمكّن المستمع (الجمهور) من التعرّف إلى معنى المتكلم، والتّصفيق له بحرارة، فإنّ عليه إغناء التمثيل الدلاليّ، استدلالياً، عبر بناء السياق بمجموعة من الافتراضات التي تشكّل مقدّمات منطقية في تأويل الملفوظ (افتراضات حقيقية من قبيل: إنّ النيل الأزرق ينبع من إثيوبيا، وإنّ مصر هي دولة مصبّ، وإنّ النيل يشكّل المورد المائيّ الأساسي لمصر، وإنّ إثيوبيا شرعت في بناء سدّ النهضة عام 2011، وإنّ سدّ النهضة قد يهدّد أمن مصر المائيّ، وإنّ الأمن المائيّ جزء من الأمن القوميّ، وإنّ تهديد الأمن المائيّ قد يدفع إلى خوض الحرب... إلخ)، ومن ثمّ الوصول إلى أنّ معنى المتكلم شبيه بالافتراض التّالي:

(5) إنّ تهديد الأمن المائيّ لمصر، فهي مستعدّة للحرب.

ولعلّ السّؤال بعد ما تقدّم: أيّ المعلومات أو الافتراضات التي تشكّل السياق الذي يبنيه المستمع في تأويل الملفوظات والاستدلال على معنى المتكلم؟ إنّ هذا السّؤال هو ما سنخصّص له البند التّالي عبر استعراض نظرية المناسبة.

2.3. التداولية المعرفية: نظرية المناسبة لسبيربر وويلسون نموذجاً

أشرنا سابقاً إلى أنه يتعين على التداولية – حتى تصبح علماً جديراً بالاحترام – أن تجاري موضوع دراستها (استعمال اللغة) بما هو نشاط ذهني بالأساس، فتطرح نفسها، من ثم؛ علماً معرفياً يتغيا الكشف عن اشتغال الفكر البشري. أو بعبارة أخرى، يتعين على التداولية معالجة العمليات الذهنية غير اللسانية التي تثير بعضها عناصر لسانية، بالإضافة إلى معالجة العمليات الذهنية المستمدة من إدراك المنهات في العالم الخارجي. وفي هذا السياق، يعرف برونو بارا (Bruno Bara) التداولية المعرفية (cognitive pragmatics) بأنها "دراسة الحالات الذهنية للأفراد المنخرطين في التواصل" (Bara, 2010, p.1). وبصيغة أكثر تفصيلاً، فالتداولية المعرفية هي "فرع من اللسانيات التي تدرس - في سياق تطوّر الأخيرة - استعمال اللغة في ضوء أهداف العلوم المعرفية، ونظرياتها، وطرائقها، فهي تتغيا استكشاف العمليات المعرفية لدى البشر، وقواعدها، وقوانينها من خلال دراسة استعمال اللغة من حيث محتوياته المحددة. تلك التداولية تختلف، قليلاً، عن الدراسات التقليدية بتوجّها نحو البحث في العمليات الذهنية بوصفها آليات ضمنية أساسية لاستعمال اللغة" (Shenghuan, 2007, p.30).

ومما لا شك فيه أنّ وضع التداولية في السياق المعرفي جعلها ترسم خرائط جديدة لمشروعها المتمثل في استكشاف العمليات الذهنية التي تصاحب استعمال اللغة. هكذا؛ "يعدّ المنظّرون أنّ موضوع الوصف بالنسبة لعلم الدلالة والتداولية هو المعرفة الضمنية (implicit knowledge) التي يمتلكها متكلمون ذوو قدرة (competent speakers) تمكّنهم من إنتاج ملفوظات ذات دلالة وفهمها. وتعدّ التداولية ذات المنحى المعرفي موضوعاً مثل التركيب والصّواتة من حيث أنّه ذو ارتباط بعلم النفس المعرفي، وبالتخصّصات التي تستقصي تمثيل المعرفة (knowledge representation)" (Katso, 2012, p.275).

وفي هذا السياق المعرفي، استطاعت التداولية أن تحقّق عدداً من المكتسبات، فقد "أظهرت التداولية إلى أيّ مدى يعتمد استعمال اللغة على افتراضات المستعملين المسبقة، واستنتاجات أحدهم حول الآخر، والوعي، بشكل خاص، بسياق الكلام، والمعرفة الخلفية العامة، وحتى الافتراضات الضمنية حول اللغة نفسها. وتشكّل الطريقة التي يفيد بها المتكلمون من تلك الطائفة الواسعة من الموارد اللغوية، وغير اللفظية، والاستدلالية [الاستنتاجية] مجموعة مهمة من الظواهر المعرفية (cognitive phenomena). ويقع التحقيق في تلك الظواهر من لدن الباحثين في التداولية تحت عنوان العلوم المعرفية. بالإضافة إلى ذلك، تقدّم العلاقات الوثيقة بين اللغة والاستدلال (reasoning)-والمتأصلة في الظواهر الدّريعية (pragmatic phenomena)- عدداً من الاحتمالات للتفاعل المثمر بين الباحثين في التداولية، والباحثين في الفروع الأخرى من العلوم المعرفية" (Sandra and others, 2009, p.102). وبالعموم، يشارك الباحثون في التداولية الاهتمام في القضايا الموصوفة أعلاه مع باقي العلوم المعرفية، من بينها "ما يتعلّق بمشكلة الدّهن – الجسد، وأنّ إنشاء محاكاة عصبية (neural instantiation) للمعالجة التداولية أمر مهم، وكذلك إلى أيّ مدى تكون العمليات التداولية (pragmatic processing) واعية، وتثير العلاقة الدينامية بين الجينات والسلوك، أيضاً، اهتمام الباحثين في التداولية، مثلما اقترح سبيربر وويلسون (2002) وجود قالب ما وراء تواصلية (meta-communicative module) محدّد وراثياً. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأسئلة المتعلقة

بالقصديّة، وشكل التمثيلات الذهنيّة هي في قلب الدّريعيّات والعلوم المعرفيّة على حدّ سواء. ويدور النقّاش حول ما إن كانت المظاهر الماديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة للسياق تمثّل مدخلات منفصلة لعملية حساب المعنى (computation of meaning)، أو ما إن كانت تشكّل موارد مستمرة، وديناميّة، وتفاعليّة تستخدم في عمليّة بناء المعنى" (Sandra and others, 2009, p.103).

تعدّ نظريّة المناسبة لسبيربر وويلسون أبرز ممثّل لتيّار التداولية المعرفيّة، وهي نظريّة تتغيّا استكشاف الفكر البشريّ، وليس وصف استعمال اللّغة، فحسب 7 سنخصّص هذا البند لاستقصاء بعض ملامح تطوير نظريّة المناسبة لنموذج التّواصل الغرايبيّ (النموذج الاستدلاليّ) كافتراض الظّهور المتبادل، ومبدأ المناسبة، والتّواصل الإظهاريّ - الاستدلاليّ.

في الوقت الذي يدافع فيه أصحاب النّموذج الشّفريّ عن المعرفة المتبادلة (mutual knowledge) بوصفها فرضيّة قاعدية لتفسير حدث التّواصل - والتي تتلخّص في فكرة أنّ كلّ معلومة سياقيّة مستعملة في تأويل الملفوظ لا بدّ وأن تكون معلومة، تبادليّاً، بين طرفي التّواصل - يعتقد سبيربر وويلسون أنّ تلك الفرضيّة قاصرة تجريبياً؛ إذ لا يمكن للمتكلّم والمستمع التّمييز، على وجه الدقّة، بين المعرفة التي يشتركان فيها، فحسب، من المعرفة المتبادلة بينهما بشكل حقيقيّ. إنّ نفي فرضيّة المعرفة المتبادلة لا يعني إنكار أنّ البشر يشتركون، فعلاً، بالمعلومات، بمعنى من المعاني، أو أنّ التّشارك ببعض المعلومات ضروري لإنجاز التّواصل. وعليه؛ فإنّ أيّ وصف للتّواصل البشريّ يجب أن يتضمّن شيئاً من المعلومات المشتركة (سبيربر وويلسون، 2016، ص 80).

إنّ ما يسعى إليه سبيربر وويلسون هو الاستعاضة عن مفهوم المعرفة المتبادلة بمفهوم آخر، يصف المعلومات التي يشترك فيها المنخرطون في التّواصل، يكون مقبولا سيكولوجيّاً. ومن ثمّ؛ سيكون أول ما يتعيّن التسليم به هو أنّ البشر يعيشون جميعاً في العالم الماديّ نفسه، وهم جميعاً، يستغرقون أعمارهم بجمع ما يمكن من المعلومات من هذا العالم، وتكوين أفضل تصوّر ذهنيّ لها. إلّا أنّنا - ولأسباب مختلفة تتعلّق باختلاف القدرات المعرفيّة، والإدراكيّة، والاستدلاليّة وأخرى تتعلّق بالتّجربة والذاكرة تجعلنا متميّزين من بعضنا البعض - لا نبيّ التّصوّر الذهنيّ نفسه لتلك المعلومات. وعليه؛ فإنّ كنّا نشترك بالمحيط الماديّ الضيق، فإنّ البيئة المعرفيّة (cognitive environment) للأفراد تختلف مع ذلك. وحتّى يمكن للتّواصل أن يفسّر؛ فإنّ سبيربر وويلسون يقترحان بأنّ علاقة الظّواهر (phenomena) المرئيّة بالنّسبة للإدراك البصريّ هي علاقة الحقائق الظّاهرة (manifest) بالنّسبة للمعرفة التّصوريّة (conceptual). وبناء على ما تقدّم؛ يضع سبيربر وويلسون القيدين التاليين (سبيربر وويلسون، 2016، ص 81):

- إنّ حقيقة ما تكون ظاهرة لشخص ما في وقت معيّن إذا، وفقط إذا، كان قادراً في ذلك الوقت على تمثيلها وترميزها ذهنيّاً وقبول ذلك التّمثيل بوصفه صادقاً أو ربّما صادقاً.
- إنّ البيئة الإدراكيّة المعرفيّة لشخص ما هي مجموعة الحقائق الظّاهرة له.

تأسيساً على اعتبار الظّهور، فأن يكون الشيء ظاهراً لشخص ما، يعني أن يكون قابلاً للإدراك الحسيّ أو الاستدلال. وعليه، فإنّ البيئة المعرفيّة للشّخص، لا تتكوّن فقط من كلّ الحقائق التي يعيها فحسب، بل والحقائق التي بإمكانه أن يعيها. فالمعلومات المخزّنة في ذاكرته تسهم في قدرته على أن يدرك حقائق جديدة. ويوسّع سبيربر

وويلسون فكرة الظاهر بإضافة الافتراضات (والتي هي أقلّ قوّة من الحقائق)، من جهة، فالافتراض يكون ظاهراً في بيئة معرفية إذا زوّدتنا تلك البيئة ببيئة أو دليل كاف لاعتماده (من دون أن يعني، بالضرورة، صحّة الافتراض، فالافتراضات الخاطئة تكون لها أحياناً أدلة قويّة). والتّمييز بين درجات من الظهور، من جهة أخرى، فالافتراضات الظاهرة، التي يحتمل أن تفترضها أكثر من غيرها، هي أكثر ظهوراً من غيرها (سبيرير وويلسون، 2016، ص 82-83).

إذا عدنا إلى المثال (4)، فإنّ البيئة المعرفية للمتكلم لا تنبني على الحقائق الظاهرة والمعلومات المخزونة في الذاكرة، فحسب، من قبيل إدراكه البصريّ والسّمعيّ للجمهور وهتافهم، وأنّ نهر النيل يقع في قارة أفريقيا، وأنّ مصر دولة المصبّ، وأنّ دول المصبّ تكون أكثر عرضة لتهديد أمنها المائيّ، وأنّ مغنيّ قصيدة "النهر الخالد" محمد عبد الوهاب... إلخ. بل إنّ بيئته المعرفية تتضمّن الافتراضات الظاهرة له كذلك. إلّا أنّ تلك الافتراضات ليست على الدرجة نفسها من الظهور. إنّ الافتراض أنّ سدّ التهضة قد يهدّد أمن مصر المائيّ، هو أكثر ظهوراً من الافتراض أنّ أوغندا (منبع النيل الأبيض) قد تشكّل التهديد ذاته، أو أنّ مصر تعاني من أزمات خارجية في تلك المرحلة.

يبني سبيرير وويلسون تفسيرهما للتّواصل البشريّ على فكرة الانتقال من الظهور إلى الظهور المتبادل. إنّ الحقائق والافتراضات نفسها قد تكون ظاهرة في بيئتين معرفيتين لشخصين مختلفين، الأمر الذي سيؤدّي إلى تقاطع بيئتهما المعرفيتين، ما سيولّد، من ذلك التّقاطع، بيئة معرفية مشتركة. وبالرّغم من أنّ الحقائق والافتراضات تكون ظاهرة لكليهما، وبالرّغم من أنّ البشر إذا اشتركوا في بيئات معرفية، فإنّ ذلك يعود إلى أنّهم يشتركون في البيئات المادية، ويمتلكون قدرات معرفية متشابهة، إلّا أنّ فكرة الاشتراك بين ذينك الشخصين في البيئة المعرفية - وللأسباب التي أوردناها أعلاه - لا تعني أنّهما يقومان بالافتراضات نفسها، بل تعني، فقط، أنّهما، قادران على أن يفعلا ذلك. ويعرّف سبيرير وويلسون البيئة المعرفية المتبادلة على النّحو التالي: "سنطلق تعبير بيئة إدراكية [معرفية] متبادلة mutual cognitive environment على كلّ بيئة إدراكية مشتركة يكون ظاهراً فيها أيّ الأشخاص يشتركون فيها. في البيئة الإدراكية المتبادلة، بالنّسبة لكلّ افتراض ظاهر، تكون حقيقة كونه ظاهراً للنّاس الذين يشتركون في تلك البيئة، هي نفسها حقيقة ظاهرة. وبتعبير آخر، في البيئة الإدراكية المتبادلة، يكون كلّ افتراض ظاهر هو - بالتعبير الذي سنستعمله - ظاهراً تبادلياً (بصورة متبادلة) mutually manifest" (سبيرير وويلسون، 2016، ص 86).

ولو تجاوزنا فكرة كون المتكلم في المثال (4) قام بتزويد الجمهور بالشّفرة التي يمكن أن يستعملها بيّنة أو دليلاً على قصده الذهنيّ. فإنّه، أيّ المتكلم، لم يقف ليسأل نفسه إن كان الجمهور المصريّ يعرف قصيدة النهر الخالد، أو أنّ النيل الأزرق ينبع من أثيوبيا، أو أنّ أثيوبيا شرعت في بناء سدّ التهضة، بل ما قام به المتكلم - وهو في موقع السّلطة - هو أنّه وجّه عملية التّواصل بأن افترض مجموعة من الحقائق الظاهرة، بأنّها ظاهرة تبادلياً بينه وبين الجمهور، وأنّ تلك الحقائق الظاهرة تبادلياً، هي نفسها حقيقة ظاهرة، وأنّها - بالإضافة إلى الشّفرة التي زوّدهم بها - هي ما ستمكّن الجمهور من الاستدلال على القصد الذي يريد المتكلم أن يجعله من الظاهر تبادلياً كذلك.

إنّ السؤال الذي يطرح نفسه بشدّة: أيّ الافتراضات هي تلك التي سيفترضها الشّخص فعلاً؟ يشكّل السؤال السّابق محور نظرية المناسبة، التي تركز على فكرة أنّ ما يميّز البشر، من غيرهم من الأحياء، أنّهم أجهزة كفوّة في معالجة المعلومات، وأنّ مفهوم المناسبة - باختصار - هو ما يجعل المعلومات جديرة بالمعالجة.

وحثّ نبيّن المسألة، بصورة عامّة، فإنّ مفهوم الكفاءة لا يمكن تعريفه إلّا بالاستناد إلى هدف معيّن. إنّ بعض الأهداف تكون مطلقة، مثل الإمساك بفريسة أو الفوز بمباراة، ومن ثمّ يكون معيار الكفاءة هو تحقيق تلك الأهداف

المطلقة بأقل قدر ممكن من الموارد التي تطلّبها (كالوقت، والمال، والطاقة، وغيرها). أما بعض الأهداف، فتكون نسبية مثل فهم الشخص لذاته، أو مضاعفة النسل. فهي تتوقّف على رفع قيمة متغيّر من المتغيّرات. ولذلك لا يمكن أن تتحقّق إلّا بدرجة معيّنة. ومن ثمّ؛ إنّ معيار الكفاءة بالنسبة للأهداف النسبية هو تحقيق التوازن بين درجة الإنجاز والإنفاق. وفي الحالة التي يكون فيها الإنفاق ثابتاً - كأن يكون الوقت كلّه متاحاً ويجب أن يصرف في كلّ الأحوال - فإنّ الكفاءة تتوقّف على تحقيق الهدف إلى أبعد حدود (سبيربر وويلسون، 2016، ص 94).

إنّ التمييز بين الأهداف المطلقة والأهداف النسبية مهمّ للتعرف إلى الفرق بين الأجهزة غير المعقّدة معرفياً، كالضفدع، أو جهاز الإنذار الإلكتروني، والأجهزة المعقّدة معرفياً كالإنسان، ومن ثمّ التعرف إلى خصوصيّة المعرفة البشريّة (human cognition). بالنسبة للأجهزة الأولى، فإنّ الكفاءة تتوقّف على الإجابة عن أسئلة محدّدة (مثل التغيّرات الأيضيّة بالنسبة للضفادع، والضجيج والاهتزازات بالنسبة لأجهزة الإنذار) بأقل قدر ممكن من الكلفة في المعالجة. ولكنّ الكفاءة لا يمكن تعريفها بمثل هذه السهولة بالنسبة للأجهزة المعقّدة معرفياً كالإنسان. بالنسبة للأجهزة الثّانية، قد تتطلّب المعالجة الكفؤة للمعلومات صياغة أسئلة جديدة، ومحاولة الإجابة عنها بالرغم من الكلفة الزائدة في المعالجة. وهذا ما يبرز خصوصيّة المعرفة البشريّة، ألا وهي تحسين معلومات الإنسان عن العالم الخارجيّ من خلال إضافة معلومات جديدة على المعلومات القديمة، وتخزين المعلومات بطريقة أكثر دقّة واسترجاعاً واستذكّاراً، وبعبارة واحدة، فإنّ الكفاءة المعرفيّة لشخص ما هي تحسين معلوماته عن العالم بالقدر الممكن ضمن الموارد المتاحة (سبيربر وويلسون، 2016، ص 95).

إنّ مفهوم المناسبة، بوصفه مفهوماً مميزاً للمعرفة البشريّة، هو ما يبرز خصوصيّة التّواصل البشريّ القصديّ. فإذا سلّمنا بأنّ حدث التّواصل القصديّ لا بدّ وأن يتضمّن الإظهار من المتكلّم، أي أن يجعل طائفة من الافتراضات تبدو ظاهرة بالنسبة للمستمع، وإذا سلّمنا بأنّ معالجة المعلومات تتطلّب جهداً من المستمع، فالنتيجة، إذن، هي أنّ ذلك السلوك الإظهاريّ يجب أن يتضمّن معه ضماناً بالصلّة أو المناسبة بالنسبة للمستمع (مبدأ المناسبة).

وبالفاظ سبيربر وويلسون، فإنّ معالجة المعلومات تتطلّب جهداً، ولن يتعهّد أحد بالقيام بها إلّا أملاً في الحصول على مكافأة. لهذا؛ فلا فائدة في توجيه انتباه شخص ما على ظاهرة، ما لم تبد له ذات صلة بالقدر الكافي الذي يجعلها جديرة بانتباهه" (سبيربر وويلسون، 2016، ص 98-99).

وعليه؛ فإنّ السلوك الإظهاريّ لا بدّ وأن يتضمّن معه ضماناً خفياً بالمناسبة، وهذا الضمان هو ما يظهر القصد من وراء الإظهار، فلو لم يحمل ملفوظ المتكلّم في المثال (4) ضماناً خفياً بالمناسبة، وأنّ المعلومات السياقيّة التي يتفاعل معها التّشفير اللّغويّ جديرة بالمعالجة، بالنسبة للجمهور، لما تفاعل معه الأخير من الأساس.

وإن كنّا نسجّي عمليّة التّواصل السّابقة "التّواصل الإظهاريّ"، فإنّ تلك العمليّة، في الواقع، تتضمّن عمليّتين من جانبين مختلفين: المتكلّم المنهمك في عمليّة الإظهار، والمستمع المنهمك في عمليّة الاستدلال (الاستنتاج). ولو عدنا إلى عمليّة الإظهار، لقلنا إنّها عمليّة تزوّدنا بطبقتين من المعلومات: المعلومات التي جرى التّنبه إليها (الإخبار)، والمعلومات التي تفيد بأنّ الطّبقّة الأولى قد جرى التّنبه إليها بصورة مقصودة (التّواصل). ومن الجدير بالذّكر، أنّ الطّبقّة الأولى من المعلومات يمكن التزوّد بها بمعزل عن الطّبقّة الثّانية. وبالرغم من ذلك، فإنّ الطّبقّة الثّانية مهمّة،

بمعنى من المعاني، من أجل المعالجة الكفؤة للمعلومات؛ ذلك أن التعرف إلى أن المعلومات قد جرى التنبيه إليها بطريقة مقصودة، يعني أنها ذات مناسبة (سبيربر وويلسون، 2016، ص100-106).

ولتوضيح ما تقدّم؛ يسعى سبيربر وويلسون إلى وصف عملية التواصل الإظهارّي - الاستدلالي بمعايير القصد الإخباري والقصد التواصلّي لدى غرايس مع تعديلهما بمفهومي الظهور والظهور المتبادل. فالقصد الإخباري، هو القصد أن يعدّل المتكلم في البيئة المعرفيّة للمستمع بجعل مجموعة من الافتراضات تبدو ظاهرة له. ويقدمه سبيربر وويلسون على النحو التالي: إنّ المتكلمة تصدر منها، وتقصد من ذلك (سبيربر وويلسون، 2016، ص112):

(6) القصد الإخباري: أن تجعل مجموعة من الافتراضات (قص)⁸ ظاهرة أو أكثر ظهوراً للمستمع.

إنّ القصد، باختصار، هو حالة ذهنيّة، أو تمثيل ذهنيّ، وما يقصده المتكلم في حالة القصد الإخباري هو أن يجعل مجموعة الافتراضات (قص) التي في تصوّره الذهنيّ ظاهرة أو أكثر ظهوراً بالنسبة للمستمع من خلال استعمال منبه ما. إنّ الافتراضات التي قد يظهرها المتكلم ليست على الدّرجة نفسها من الظهور. فعندما يجعل المتكلم من الظاهر بدرجة قويّة قصده الإخباري أن يجعل افتراضاً معيّناً ظاهراً بدرجة قويّة، عندئذ، يكون قد جرى توصيل الافتراض بدرجة قويّة. إنّ التواصل اللّغويّ هو أقوى أشكال التواصل البشريّ. ففي الوقت الذي تميل فيه المنهات الصّادرة عن الجسد لتكوين افتراضات ضعيفة، ومن ثمّ تواصل ضعيف - قد يجد فيه البشر، عادة، الطريقة الأفضل في التعبير عن مقصدهم في بعض السّياقات- فإنّ التواصل اللّغويّ يمكّن المستمع من ربط قصد المتكلم بالمحتوى الصّريح للملفوظ. وبالرّغم من ذلك؛ فإنّ المضمون غير الصّريح في التواصل اللّغويّ يجري توصيله عادة بصورة ضعيفة، ونحن يمكن فيه ظهور مجموعة من الافتراضات الضّعيفة. فلو عدنا إلى المثال (4)، سنجد أنّ قصد المتكلم الإخباري لم يجر التعبير عنه بطريقة صريحة، بل بطريقة ملوّح بها، إلّا أنّه - في الوقت نفسه - لم يجر توصيله بصورة ضعيفة؛ فالمتكلم لم يقدّم قصده الإخباري بصورة مجموعة من الافتراضات الضّعيفة، بل بافتراض معيّن جعله قويّاً بطريقة ملوّح بها وليس بطريقة صريحة.

بالنسبة إلى القصد التواصلّي يحاول سبيربر وويلسون أن يستبدلا بمفهوم "العلنيّة" عند غرايس وستراوسن، مفهوم "الظهور المتبادل"، ومن ثمّ، يعني أن تتواصل بوساطة الإظهار، وبصورة مقصودة، أن تصدر منها بهدف تحقيق القصد الإخباري، وتقصد على ذلك (سبيربر وويلسون، 2016، ص116):

(7) القصد التواصلّي: أن تجعل من الظاهر تبادلياً للمستمع وللمتواصلة بأن يكون لدى المتواصلة هذا القصد الإخباري.

إنّ التمييز بين القصد الإخباري والقصد التواصلّي مهمّ لاعتبارات عدّة، من بينها التمييز بين التّواصل، والأشكال الأخرى من بثّ المعلومات وتوصيلها. إنّ الناس ينهكون في التّواصل الإظهارّي بجعل القصد الإخباري من الظاهر تبادلياً بالنسبة للمتكلّم والمستمع، حتّى وإن أمكن تحقيق القصد الإخباري من دون جعله ظاهراً. يعتقد غرايس أنّ جعل القصد الإخباري معلوماً يكون أحياناً هو الطّريقة المثلى أو الوحيدة، وباختصار، يساعد الإظهار - بمصطلح سبيربر وويلسون - في تركيز انتباه المستمع على المعلومات ذات المناسبة. ويعتقد سبيربر وويلسون أنّ هناك

داعيا رئيسا آخر لانهماك البشر في التّواصل الإظهارّي: فإذا كان مجرد الإخبار وحده يغيّر البيئة المعرفيّة للمستمع (القصد الإخباري)، فإنّ التّواصل يغيّر البيئة المعرفيّة المتبادلة لكلّ من المتكلّم والمستمع (القصد التواصلي): إنّ لهذا الدّاعي أهميّة اجتماعيّة خطيرة؛ فالتغيير في البيئة المعرفيّة المتبادلة لشخصين هو تغيير في إمكانيات التّفاعل، وبالأخصّ، في إمكانيات المزيد من التّواصل بينهما (سيرير وويلسون، 2016، ص 117).

إنّ المتكلّم عادة ما يهمل أن يعرف إن نجح في تحقيق قصده الإخباري، وهذا الاهتمام يكون ظاهرا تبادليًا بالنسبة إليه وإلى المستمع. وعادة ما تجري الإجابة عن ذلك بطرق متعارف عليها. إنّ تصنيف الجمهور في المثال (4) يزود المتكلّم ببيئة أو دليل على أنّه أصبح من الظّاهر تبادليًا أنّ قصده الإخباري قد جرى توصيله، وأنّه نجح - علاوة على ذلك- في تأسيس بيئة معرفيّة متبادلة تسمح بمزيد من التّواصل بينهما، قد يصل بوساطته، لاحقا، إلى كسب الحشد الشعبيّ في تأييد القرار السّياسي مثلا.

4. الخاتمة

حاولنا، في هذه الدراسة، توضيح المسار الذي انتهجته التداولية في تحديد موضوعها، فميّزنا بين التداولية الشّفريّة والتداولية الاستدلاليّة بالاستناد إلى نموذج التّواصل البشريّ الذي تبحث فيه النّظرية التداولية. ثمّ قدّمنا نظريّة المناسبة لسيرير وويلسون بوصفها نظريّة تداولية معرفيّة تتغيّا استكشاف الفكر البشريّ، وليس استعمال اللّغة فحسب.

إنّ فكرة تأكيد استقلال التّواصل عن اللّغة (بالرّغم من أنّ التّواصل اللّغويّ هو أقوى أشكال التّواصل البشريّ) هي فكرة مهمّة من أجل التّنظير المعرفيّ للتّواصل، وعدم تسطيحه، أو جعله واضحا. إنّ التّواصل - كما نوّد تقديمه - هو التّوصّل إلى إيجاد بيئة معرفيّة متبادلة بين المتخاطبين قصد إحداث تأثير في إمكانيات التّفاعل الاجتماعيّ

الهوامش

¹ أنوه القارئ إلى أن سيربر وويلسون استغلا فرضية التصور القالي للذهن البشري لفودور لأجل تحديد موضوع النظرية التداولية، والتمييز بين النظرية اللسانية والنظرية التداولية: فاللغة (موضوع النظرية اللسانية) تعد أحد أنساق الدخول المتخصصة، التي تحول التمثيلات الحسية إلى تمثيلات تصوئية قابلة للمعالجة في أنساق الفكر المركزية، أما العمليات الاستدلالية (موضوع النظرية التداولية)، فتعد سمة الأنساق المركزية غير المتخصصة التي تجمع بين المعلومات القادمة من أنساق الدخول (ومن بينها المعلومات اللغوية التي يقدمها النسق اللغوي) والمعلومات المخزونة في الذاكرة، لتقوم تلك الأنساق المركزية بمختلف العمليات الاستدلالية. وفي هذا السياق، يقول سيربر وويلسون: "نحن نؤكد أن عملية الاستيعاب الاستدلالي لا تتطلب أية آلية متخصصة. وبالأخص، سنحاول أن نثبت أن المستوى الاستدلالي من الاستيعاب اللغوي يتطلب تطبيق عمليات الاستدلال المركزية غير المتخصصة على مخرجات العمليات اللغوية غير الاستدلالية المتخصصة". نظرية الصلة أو المناسبة، ص 124. وعليه: يصبح مشروع الذريعات - كما يتصوره سيربر وويلسون- البحث في الاستيعاب الاستدلالي التلقائي غير البرهاني الذي نجريه في التواصل (والذي يعد عملية فكرية مركزية)، وكذا البحث في القواعد الاستنباطية التلقائية المتاحة للذهن البشري، والتي تؤدي وظيفة حاسمة في الاستدلال غير البرهاني.

² تعود فرضية الإنجاز في الدلالة التوليدية إلى روس (Ross 1970) الذي أراد أن يوحد وصف كل الجمل من وجهة نظر تركيبية، فافترض - بالاستناد إلى جذور الأفعال الإنجازية في نظرية أفعال الكلام لدى أوستن - أن كل الجمل تتضمن في بنيتها العميقة صدرا إنجازيا يمكن أن يظهر، كما يمكن أن يحذف في البنية السطحية. فإن ظهر الصدر الإنجازي كان الملفوظ الإنجازي صريحا، كما في الملفوظ: (أعدك بأن أزورك غدا)، حيث ينجز المتكلم فعل الوعد. وإن حذف كان الملفوظ الإنجازي غير صريح، كما في الملفوظ: (يزل المطر)، فتكون بنيتها العميقة: (أثبت أن المطر يزل).

³ يعد تحويل المرجع أحد الظواهر المنتشرة في استعمالنا للغة، وهو، بالعموم، تلك الظاهرة التي نستخدم فيها اسم شيء لتتكلم عن شيء آخر. فمثلا، الجملة: "أفلاطون موجود هناك على الرف بجوار فتغنشتاين"، حيث "أفلاطون" يعني في الجملة: "كتابا من تأليف أفلاطون"، وبالمثل "فتغنشتاين" الذي يعني "كتابا من تأليف فتغنشتاين". يتضح من المثال السابق أن تحويل المرجع يفترض وجود علاقة، يفهمها المتكلم والمستمع على السواء، بين "اسم الشيء المستعمل" و"الشيء الذي نتكلم عنه"، وأعني، بالتحديد، علاقة المجاورة. وبالعموم، يمكن القول: إن تحويل المرجع هو ظاهرة توضح أن "معنى المتكلم" لا يوجد كله في الكلمات، إذ إن هناك شذرات من المعنى تسقط مما يقوله المتكلم، ليكون الاعتماد على المتلقي في استرجاعها.

⁴ عادة ما يجري التمييز داخل الدراسات اللغوية المعاصرة بين اللسانيات والتداولية من خلال التمييز بين الجملة (sentence) والملفوظ (Utterance)) (بالفرنسية: énoncé) [يترجم إلى العربية بمصطلحات أخرى، منها: القول، والعبارة، والقولة]. إن الجملة، من حيث تعريفها، موضوع لساني، فهي تتحدد، أساسا، ببنيتها التركيبية وبدلالاتها التي تحسب على أساس دلالة الكلمات المكونة لها. في حين أن المتخاطبين لا يتبادلون جملا، بل ملفوظات، ومن ثم: يوافق ملفوظ ما، جملة تتممها المعلومات غير اللغوية التي نستخرجها من السياق، بما في ذلك معلومات الفرد الموسوعية، أو تمثيله الكلي للعالم. وعليه: إذا كانت الجملة موضوع اللسانيات، فإن الملفوظ موضوع التداولية.

⁵ يمكننا توضيح هذه المسألة أكثر، وإغناء مثال لايكوف وجونسون، بالاستناد إلى جون سيرل، حيث قام بالتمييز داخل فعل القول (locutionary act) عند أوستن (الفعل المتعلق بقول كلمات) بين فعل التعبير (utterance act) والفعل القضوي (propositional act). ومن ثم: يصبح فعل التعبير ذلك الفعل المتعلق بالتعبير عن الكلمات والجمل، ويصبح الفعل القضوي ذلك الفعل المتعلق بعمليتي الإسناد والإحالة، أي إعطاء دلالة مرجعية للجملة. إن مثال لايكوف وجونسون: "نحتاج إلى مصادر جديدة للطاقة" هو مثال جيد لتوضيح فكرة أن متكلمين أنجزوا فعل التعبير نفسه، لكن، بالطبع، لم ينجزوا الفعل القضوي نفسه. إن لتمييز سيرل أهمية بالغة لفهم أفعال الكلام، وللاستعمال اللغوي عموما. وفي هذا السياق، يقول: "بانجاز أفعال تعبيرية مختلفة (different utterance acts) قد ينجز متكلم ما الأفعال القضائية والإنجازية نفسها (propositional an illocutionary acts)، وليس ضروريا، بالطبع، أن يؤدي إنجاز الفعل التعبيري نفسه من لدن متكلمين مختلفين [مثال لايكوف وجونسون]، أو من لدن المتكلم نفسه في مناسبات مختلفة

إلى إنجاز الأفعال القضيوية والأفعال الإنجازية نفسها". Searle. John, Speech Act: An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge University Press, 1969, P24

⁶ والإحالة على النخيل الوارد في البيت الشعري: سمعت في شطّك الجميل/ ما قالت الرّيح للنّخيل.

⁷ يمكن تأكيد الزعم المذكور أعلاه بمجموعة من الأدلة التي سنعرّز البحث فيها، من بينها: أنّ نظرية المناسبة هي نظرية في معالجة المعلومات تستند إلى الفرض القاعدي الذي يعتقد أنّ البشر أجهزة كفوة في معالجة المعلومات، تهدف إلى تحقيق التوازن بين زيادة مناسبة المعلومات (الهدف) والجهد المبذول في المعالجة، وأنّ هدف المعرفة البشرية (human cognition) من ثمّ؛ هو تحسين معلومات الإنسان عن العالم الخارجي في ضوء الموارد المتاحة. وتأسيسا على الفرض السابق؛ تحاول النظرية أن تفسّر بمفهوم المناسبة اشتغال الفكر البشري من خلال مبدأين للمناسبة: أحدهما معرفي (cognitive) يعتقد أنّ عملية المعرفة عند البشر تميل إلى التكيف أو التوجّه نحو زيادة المناسبة إلى الحد الأعلى، والآخر تواصلية (communicative) يعتقد أنّ كلّ فعل من أفعال التواصل الإظهارية (سنوضّحه لاحقا) يعبر أو يبلغ عن افتراض مناسبه المثلث. ومن الأدلة التي تؤكد أنّ نظرية المناسبة لا تقتصر على وصف استعمال اللغة، أو التواصل اللغوي، أنّ سيرير وويلسون يستعملان مصطلح المنبه أو الحافز (Stimulus) عوض مصطلح الملفوظ (القولة أو العبارة) - الذي يستخدمه علماء التداولية كغرايس، وستراوسن، وديكرو - حيث يعتقدان أنّ مصطلح ملفوظ يولّد الانحياز في تشخيص السلوك التواصلية الذي يقوم، بالأساس، على أيّ تعديل في البيئة المادية يقوم به المتكلم من أجل أن يدركه المستمع، ويستعمله دليلا على مقاصد المتكلم. يقول سيرير وويلسون: "ويبدو لنا أنّ هذا الاستعمال للمصطلح [الملفوظات، القولات] يولّد انحيازاً في تشخيص السلوك التواصلية، فهو يشجّع على الرأي القائل بمعاملة القولات بالمعنى اللغوي المعتاد بوصفها الأنموذج المثالي للسلوك التواصلية بصورة عامة. إنّ علماء النفس يستعملون مصطلح (المنبه أو الحافز Stimulus) للإشارة إلى أيّ تعديل في البيئة المادية مصمّم لكي يدرك. ونحن سنحنو حنوهم، والقولة بالمعنى المعتاد، هي بالطبع حالة خاصة من حالات المنبه". سيرير، دان، ديدري وويلسون، نظرية الصلة أو المناسبة: في التواصل والإدراك، ص 64.

⁸ يحيل الرمز (قص) على مجموعة الافتراضات التي يقصد المتكلم أن يظهرها.

المراجع العربية

- ألود، ينس، وأندرسون، لارس-غونار، ودال، أوستن. (2013). *المنطق في اللسانيات* (ط1). ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- جاكندوف، راي. (2007). *الدلالة مشروعاً ذهنياً* (ط1). ترجمة: محمد غاليم، في دلالة اللغة وتصميمها، دار توبقال، الدار البيضاء.
- جاكندوف، راي. (2019). *دليل ميسر إلى الفكر والمعنى* (ط1). ترجمة: حمزة بن قبالان المزي، دار كنوز المعرفة، عمان.
- الخليفة، هشام عبد الله. (2013). *نظرية التلويح الحوارية* (ط1). مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- سبيرر، دان، وويلسون، ديدري. (2016). *نظرية الصلة أو المناسبة: في التواصل والإدراك* (ط1). ترجمة: هشام عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- سلامة، يوسف سليم. (2007). *الفينومينولوجيا: المنطق عند إدمون هوسرل* (ط1). دار التنوير، بيروت.
- غاليم، محمد. (1999). *المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي* (ط1). منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، الرباط.
- فاخوري، عادل. (2013). *محاضرات في فلسفة اللغة* (ط1). دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- لايكوف، جورج، وجونسون، مارك. (2018). *الاستعارات التي نحيا بها* (ط1). ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء.
- موشلر، جاك، وريبول، آن. (2003). *التداولية اليوم: علم جديد في التواصل* (ط1). ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- موشلر، جاك، وريبول، آن. (2010). *القاموس الموسوعي للتداولية* (ط1). ترجمة: مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجذوب، دار سيناترا، تونس.

المراجع الأجنبية

- Allan, Keith. and Kasia M. Jaszczolt. (2012). *The Cambridge Handbook of Pragmatics* (1st ed). Cambridge University Press, Cambridge.
- Bara, Bruno. (2010). *Cognitive Pragmatics: The Mental Processes of Communication* (1st ed). translated by: John Douthwaite, MIT.
- Borg, Emma. (2012). *Semantics without Pragmatics?* In Allan, Keith. and Kasia M. Jaszczolt (editors.) *The Cambridge Handbook of Pragmatics*. (p p513-528). Cambridge University Press, Cambridge.
- Houdé, Olivier. (Editor) (2004). *Dictionary of cognitive science* (1st ed). New York, psychology Press, New York.
- Katso, Napoleon. (2012). *Experimental investigations and pragmatic theorizing*. In Allan, Keith. and Kasia M. Jaszczolt (editors) *The Cambridge Handbook of Pragmatics*. (pp275-290). Cambridge University Press, Cambridge.
- Kornai, András. (2020). *Semantic* (1ST ed). Springe, Budapest.
- Sandra, Dominiek. (2009). *Cognition and Pragmatics* (1st ed). John Benjamins Publishing Company.

- Searle, John. (1969). *Speech Act: An Essay in the Philosophy of Language* (1st ed). Cambridge University Press, Cambridge.
- Yule, George. (1996). *Pragmatics* (1st ed). Oxford University Press, Oxford.

AUTHOR BIODATA

بيانات الباحث

Ahmed. R. Khouli is an Assistant Professor of Cognitive Pragmatics and Discourse Linguistics in the Department of Arabic, College of Human Sciences, al-Najah National University (Palestine). Dr. Khouli obtained his PhD degree in Arabic Linguistics in 2022) from Ibn Tufail University (Morocco). His research interests include Cognitive Linguistics and the use of language in institutional contexts.

أحمد راسم خولي، محاضر في (التداولية المعرفية ولسانيات الخطاب) في قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية بفلسطين. حصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العربية والإعداد اللغوي من جامعة ابن طفيل عام 2022 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات المعرفية واستعمال اللغة في السياقات المؤسسية.

معرف أوركيد (ORCID): 0000-0001-9656-5396

Email : ahmadkhouli94@gmail.com